المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

# المؤشر

## العدد التاسع

النصف الثاني، ديسمبر 2023

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

# المركز الليبي
# لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.



جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

## في هذا العدد:


- إعلان وفاة البرغثي بعد أسابيع من اعتقاله نتيجة مواجهاته مع قوات حفتر
- غضب في مصراتة بسبب "انتهاكات" قوة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية
- وزارة الدفاع توقع اتفاقاً مع مجموعة أوستيم التركية للصناعات الدفاعية
- ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا إلى 40% وسط تدهور الأوضاع المعيشية
- المنفي والدبيبة يستقبلان المبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني
- عبر مبعوثها الخاص..الولايات المتحدة تنشط لحل الأزمة الليبية
- تعيين بالقاسم حفتر مديراً تنفيذياً لصندوق إعادة إعمار درنة
- ضغوط دولية على القادة الليبيين للقبول بمبادرة باتيلي
- حوض الحمادة الحمراء يثير قضية صراع جديدة في ليبيا

# فهرس المحتويات

المقدمة ..... 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري ..... 5

1. المواجهات الأمنية والعسكرية ..... 6

إعلان وفاة البرغثي بعد أسابيع من اعتقاله نتيجة مواجهاته مع قوات حفتر ..... 6

غضب في مصراتة بسبب "انتهاكات" قوة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية ..... 7

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود ..... 8

الداخلية تنفذ عملية "قيقب" في منفذ ميناء الخمس البحري ..... 8

المجلس الرئاسي يبحث تأمين المناطق الحدودية بين ليبيا وتونس والجزائر ..... 9

فقدان 61 مهاجراً على الأقل إثر غرق قاربهم قبالة ليبيا ..... 10

3. التسليح والتدريبات العسكرية ..... 11

تركيا تكشف عن تدريب 15 ألف جندي في غرب ليبيا ..... 11

وزارة الدفاع الليبية توقع اتفاقاً مع مجموعة أوستيم التركية للصناعات الدفاعية ..... 13

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري ..... 14

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية ..... 15

تحرك حكومي حول التصدير المؤقت للذهب ..... 15

2. المؤسسة الوطنية للنفط ..... 16

حوض الحمادة الحمراء يثير قضية صراع جديدة في ليبيا ..... 16

ليبيا الـ 5 عربياً امتلاكاً لاحتياطي النفط والـ 6 أفريقياً استهلاكاً للوقود ..... 19

3. المصرف المركزي ..... 20

ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا إلى 40% وسط تدهور الأوضاع المعيشية ..... 20

استئناف التداول بسوق الأوراق المالية الليبي بعد توقف دام سنوات ..... 21

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي ..... 23

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية ..... 23

تعيين بالقاسم حفتر مديراً تنفيذياً لصندوق إعادة إعمار درنة ..... 23
الدبيبة يوجه بإجراء الجرد السنوي وإقفال الحسابات الحكومية قبل نهاية يناير ..... 24
برئاسة عبد القوي..المجلس الأعلى للقضاء يؤدي القسم ويعقد اجتماعه الأول ..... 25
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية ..... **26**
عبر مبعوثها الخاص..الولايات المتحدة تنشط لحل الأزمة الليبية ..... 26
ضغوط دولية على القادة الليبيين للقبول بمبادرة باتيلي ..... 28
**رابعاً: المؤشر السياسي الدولي ..... 32**
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية ..... **33**
المنفي والدبيبة يستقبلان المبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني ..... 33
ألطون : تركيا ستواصل تطوير علاقتها مع ليبيا ..... 34
2. السياسات والقرارات ..... **35**
تصاعد الحديث عن عودة محتملة للمنقوش لوزارة الخارجية ..... 35
وزارة الخارجية العراقية تعلن إعادة افتتاح سفارة العراق لدى ليبيا ..... 36
**خامساً: مختارات ..... 38**
1. شخصية العدد ..... **38**
محمد تكاله.. رئيس المجلس الأعلى للدولة ..... 38
2. مقال العدد ..... **40**
حوار باتيلي... تكريس طبقة سياسية دائمة، أسامة علي ..... 40

## المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر، أبرزها: ما كشفته مصادر ليبية عن مواجهة قادة الأطراف الليبية الخمسة الأساسيين ضغوطاً دولية متزايدة، أمريكية وأوروبية؛ من أجل قبولهم بالحوار الخماسي الذي دعت إليه البعثة الأممية دون أي قيود أو شروط، وتسمية ممثليهم بشكل متوازن، في وقت لا يتجاوز الأسبوع الأول من يناير المقبل. وكانت البعثة الأممية قد دعت في الـ 23 من نوفمبر المنصرم، رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية وقائد قوات الشرق الليبي، إلى تسمية ممثليهم للمشاركة في اجتماع تحضيري، لتحديد موعد اجتماع قادة مؤسساتهم ومكان انعقاده وجدول أعماله، وتحديد المسائل العالقة التي يتوجب حلها لتمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من الشروع في تنفيذ قانوني الانتخابات، الصادرين عن مجلس النواب.

## أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود.

أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

## 1. المواجهات الأمنية والعسكرية

### إعلان وفاة البرغثي بعد أسابيع من اعتقاله نتيجة مواجهاته مع قوات حفتر

أكدت البعثة الأممية في ليبيا، في 21 ديسمبر 2023، وفاة وزير الدفاع الليبي السابق "المهدي البرغثي"، وستة من مرافقيه، بعد أزيد من شهرين على اعتقاله من قبل قوات الشرق الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر"، في بنغازي . وأشارت البعثة الأممية، في بيان لها، إلى أنها "تأكدت من وفاة سبعة من المعتقلين، بمن فيهم البرغثي وأحد أبنائه"، معربة عن قلقها إزاء وفاته. وتحدثت البعثة عن "وجود مزاعم مثيرة مقلقة حول سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز"، مضيفة: "نظراً لمحدودية المعلومات الرسمية، فإن أسباب الوفاة لا تزال غير واضحة."

وأوضحت أن التقارير التي وصلتها تفيد بأن "أربعين شخصاً آخرين ما زالوا في عداد المفقودين"، داعيةً السلطات الليبية المختصة إلى "إجراء تحقيق مستقل وشفاف في حالات الوفاة وتقديم معلومات عن مصير الأشخاص المفقودين". وتعد البعثة الأممية أول من يعلن عن مقتل البرغثي بشكل رسمي.

واعتقلت قوات حفتر المهدي البرغثي وزير الدفاع بحكومة الوفاق الوطني السابقة، والمنشق عن قوات حفتر منذ العام 2016، في السابع من أكتوبر الماضي، إثر عودته إلى بيته في حي السلماني ببنغازي بعد غياب سبع سنوات. واتهمته بالتسلل رفقة

عدد من المسلحين وآليات عسكرية لإنشاء "خلية مسلحة" لزعزعة استقرار المدينة. فيما نفت أسرة وقبيلة البرغثي ذلك، مؤكدةً أنه دخل للمدينة بشكل طبيعي وعلى خلفية اتفاقات واتصالات اجتماعية لإنهاء الخلافات بينه وبين حفتر، أسفرت عن موافقة الأخير على دخوله للمدينة .

وبعد تبادل إطلاق النار بين قوات "طارق بن زياد" التي يقودها صدام نجل حفتر، وبين أنصار البرغثي الذين حاولوا منع اعتقاله في بيته بحي السلماني، سلم البرغثي نفسه وهو بكامل صحته، كما أظهر فيديو بثه جهاز الأمن الداخلي ببنغازي. لكن المدعي العسكري التابع للمنطقة الشرقية "فرج الصوصاع"، خرج في مؤتمر صحفي، معلناً إصابة البرغثي بـ"إصابات بليغة وخطيرة" أثناء القبض عليه وبصحبته "أربعون إرهابياً"، متهماً البرغثي بمحاولة إنشاء "خلية مسلحة" في السلماني، "لزعزعة استقرار المدينة بمساندة خلايا إرهابية نائمة"، على حد وصفه .

بدوره، اتهم وزير الداخلية بحكومة مجلس النواب "عصام أبوزريبة"، حكومة الوحدة الوطنية بـ "التورط في تأجيج الرأي العام داخل بنغازي"، مشيراً إلى أن اعترافات مرافقي البرغثي كشفت عن علاقة حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس بدخول البرغثي إلى بنغازي، وأن "عملية زعزعة الأمن في بنغازي جرى التخطيط لها منذ فترة طويلة، بالتنسيق مع أطراف عديدة".

## غضب في مصراتة بسبب "انتهاكات" قوة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية

تصاعدت حدة الغضب في مدينة مصراتة، الواقعة غرب ليبيا، وذلك على خلفية ما وُصف بـ "انتهاكات" ترتكبها في المدينة "القوة المشتركة" العسكرية، التابعة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة". واجتمع أعيان ومشايخ من مصراتة مع الفريق أول "محمد الحداد"، رئيس أركان قوات الغرب الليبي،

وطالبوه بحل وطرد القوة المشتركة، بدعوى أنها ترتكب تجاوزات في حق المواطنين.

وتحدثت وسائل إعلام محلية عن أن "الكتيبة 24 مشاة" نشرت آلياتها بمحيط مطار مصراتة، بجانب قوات أخرى انطلقت من منطقة الغيران باتجاه المطار. ولم يصدر عن السلطات الأمنية في غرب ليبيا أي تعليق بخصوص هذه التحركات.

وتتشكل القوة التي أمر الدبيبة بتشكيلها، بصفته وزيراً للدفاع، من اللواءين (444) و(52)، والكتيبة (166) وأجهزة الردع، ودعم الاستقرار والأمن العام، ومكافحة الإرهاب وقوة العمليات المشتركة، وجهاز الطيران الإلكتروني، وتمتلك عتاداً قوامه 450 آلية.

## 2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

### الداخلية تنفذ عملية "قيقب" في منفذ ميناء الخمس البحري

نفذت الفرق التابعة لوزارة الداخلية بمديرية منفذ ميناء الخمس البحري، في 21 ديسمبر 2023، عملية قيقب التي نفذت سابقا في عدد من المنافذ الحدودية للدولة، بهدف البحث والتدقيق عن الاشخاص المطلوبين دولياً، وملاحقة المركبات المسروقة ووثائق السفر المزورة والمسروقة المبلغ عنها دولياً عبر قواعد بيانات الإنتربول. وذكر المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، أن أعضاء المنفذ وعناصر رقابة الجوازات، المكلفين بتنفيذ العملية، شرعوا باستخدام أجهزة وتقنيات متطورة تحت إشراف ضباط الاتصال من الجهات المعنية بتنفيذها والفريق الموفد من الأمانة العامة للإنتربول.

وتمت العملية بمشاركة وتعاون عدد من مكونات الوزارة والمتمثلة في (مصلحة الجوازات والجنسية - الإدارة العامة لأمن المنافذ - الإدارة العامة للآليات - إدارة

العلاقات والتعاون الدولي - مكتب المعلومات والمتابعة الأمنية). وتأتي هذه التجربة في إطار التعاون المشترك مع منظمة الإنتربول الدولية، للرفع من مستوى الأداء الأمني لمكونات الوزارة ومنتسبيها.

## المجلس الرئاسي يبحث تأمين المناطق الحدودية بين ليبيا وتونس والجزائر

عقد النائبان بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" وعبد الله اللافي" بصفتهما القائد الأعلى لـ "الجيش الليبي"، في 20 ديسمبر 2023، اجتماعاً أمنياً موسعاً لمجلس الدفاع وبسط الأمن الداخلي، لبحث الأوضاع الأمنية والعسكرية في المناطق الحدودية الرابطة بين ليبيا وتونس والجزائر.

وحضر الاجتماع كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية وزير الدفاع "عبد الحميد الدبيبة"، ورئيس الأركان العامة "للجيش الليبي" فريق أول ركن "محمد الحداد"، ورئيس جهاز المخابرات العامة "حسين العائب"، ووزير الداخلية "عماد الطرابلسي"، ورئيس جهاز الأمن الداخلي "لطفي الحراري".

وأفاد مصدر بالمجلس الرئاسي أنه تم خلال الاجتماع تكليف ركن حرس الحدود بالجيش ووزارة الداخلية بالعمل على تأمين المنافذ الحدودية الغربية. كما أكد الاجتماع على الاستمرار في متابعة الوضع الأمني بالمنطقة الغربية، والنقاط الحدودية بالتنسيق بين الأجهزة المختصة، لوضع الخطط الأمنية التي تساهم في الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسيادته، وفقا للمصدر.

وفي 28 ديسمبر 2023، ناقش رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، مع وزير خارجية نيجيريا ومبعوث رئيسها، سبل تعزيز التعاون بين البلدين للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وركز اللقاء، الذي عقد بمقر مجلس الوزراء في

بنغازي، على مناقشة آليات مشتركة لضبط الحدود ومنع تهريب المهاجرين، إلى جانب تبادل المعلومات الاستخباراتية حول شبكات الهجرة غير الشرعية.

## فقدان 61 مهاجراً على الأقل إثر غرق قاربهم قبالة ليبيا

أفاد مكتب المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، في 16 ديسمبر 2023، بفقدان 61 مهاجراً على الأقل، يعتقد أنهم لقوا حتفهم بعد غرق قاربهم قبالة سواحل ليبيا. وأوضح مكتب المنظمة التابعة للأمم المتحدة أن عدداً كبيراً من المهاجرين، حوالي 61 شخصاً، يُفترض أنهم لقوا حتفهم بسبب أمواج عاتية غمرت قاربهم، الذي غادر مدينة زوارة شمال غرب ليبيا وعلى متنه 86 مهاجراً. وأضاف أن غالبيتهم من مواطني نيجيريا وغامبيا ودول أفريقية أخرى، ومن بين الضحايا أطفال ونساء. من جانبه، قال المتحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة في منطقة المتوسط "فلافيو دي غياكومو"، "لقد فقد أكثر من 2250 شخصاً حياتهم في وسط البحر الأبيض المتوسط هذا العام"، معرباً عن أسفه على الحصيلة المرتفعة لحادث الغرق الأخير.

وفي 27 ديسمبر 2023، أنقذت سفينة "أوشن فايكينغ" التي تستأجرها منظمة "إس أو إس ميديتيرانيه" غير الحكومية، 244 مهاجراً غير نظامي، في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل ليبيا، من بينهم ثماني نساء، و18 قاصراً غير مصحوبين بذويهم وأربعة أطفال دون الرابعة من عمرهم، بحسب ما أعلنت هذه المنظمة التي تتّخذ من مدينة مرسيليا جنوب شرقي فرنسا مقراً لها. تجدر الإشارة إلى أنّ منظمة "إس أو إس ميديتيرانيه" أنقذت أكثر من 39 ألف شخص في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2016، خصوصاً في قطاعه الأوسط الذي يُعد أخطر طريق للهجرة في العالم .

وفي 28 ديسمبر 2023، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، عن إنقاذ عشرات المهاجرين غير الشرعيين داخل المياه الإقليمية الليبية. حيث تمكنت الإدارة

العامة لأمن السواحل من خلال الدوريات البحرية من إنقاذ 199 مهاجراً غير شرعي، بينهم نساء وأطفال ومن جنسيات مختلفة كانوا على متن قارب متهالك داخل المياه الإقليمية. وفي وقت سابق، أعلنت الوزارة عن تمكن أعضاء نقطة حرس السواحل وأمن الموانى مليته من إنقاذ 79 مهاجرا غير شرعي من عرض البحر بعد أن تقطعت بهم السُبل لمدة يومين، وتم استلامهم من قبل مديرية أمن صبراتة واتخذت الإجراءات القانونية حيالهم، وإحالتهم إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وتعد ليبيا وتونس هما نقطتا الانطلاق الرئيسيتان للمهاجرين الذين يحاولون الوصول من شمال أفريقيا إلى أوروبا عبر السواحل الإيطالية. ووفق أحدث الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل أكثر من 153 ألف مهاجر إلى إيطاليا هذا العام من تونس وليبيا.

## 3. التسليح والتدريبات العسكرية

### تركيا تكشف عن تدريب 15 ألف جندي في غرب ليبيا

أكدت تركيا استمرارها في أنشطة التدريب العسكري في غرب ليبيا، بعد أن دربت أكثر من 15 ألف جندي هناك منذ بدء وجودها في البلاد مطلع عام 2020. وقال وزير الدفاع التركي "يشار غولر": "قمنا حتى الآن بتوفير التدريب لأكثر من 15 ألف فرد ليبي، والدعم الصحي لنحو 37 ألف شخص".

وأرسلت تركيا آلافاً من قواتها ومن الفصائل المسلحة الموالية لها في سوريا، إلى غرب ليبيا في مطلع عام 2020، بموجب مذكرة تفاهم للتعاون العسكري والأمني وقعها الرئيس "رجب طيب إردوغان" مع رئيس حكومة الوفاق الوطني السابقة "فائز السراج"، في 27 نوفمبر 2019. وبموجب هذه المذكرة، سيطرت تركيا على قاعدتي الوطية الجوية ومصراته

البحرية، وأقامت مركزاً للقيادة المشتركة التركية الليبية في طرابلس. ويواصل الجيش التركي عمليات تدريب قوات من ليبيا داخل البلاد، وفي معسكرات في تركيا، برغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي طبّق في 24 أكتوبر 2020، والذي قضى بخروج جميع القوات الأجنبية من ليبيا في غضون 90 يوماً.

وقال إردوغان، في يوليو 2021، إن بلاده لن تسحب قواتها الذين دفعت بهم إلى طرابلس، قائلاً إن "نجاحات تركيا العسكرية والدبلوماسية هناك أعادت خلط الأوراق، ليس في ليبيا وشرق البحر المتوسط فحسب، بل في العالم أجمع". كما أكد وزير الدفاع السابق "خلوصي أكار"، أن تركيا لن تنسحب من ليبيا قبل أن تحقق الأخيرة الاكتفاء الذاتي في المجال العسكري، رافضاً تصوير الوجود التركي على أنه "احتلال"، لأنه جاء بناء على اتفاق مع الحكومة الشرعية.

وفي أكتوبر 2022، وقّع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية "عبد الحميد الدبيبة" مع أكار اتفاقيتين، عسكرية وأمنية، نصّت العسكرية على قيام الجانب التركي برفع مستوى قدرات الطيران الحربي الليبي بالاستعانة بالخبرات التركية، بما يشمل أيضاً استخدام الطائرات المسيرة. ووافق البرلمان التركي مؤخراً على مذكرة مقدمة من الرئاسة التركية، لتمديد بقاء القوات التركية في ليبيا لمدة عامين إضافيين، ابتداء من 2 يناير 2024. ولم يصادق مجلس النواب الليبي على أي من مذكرات التفاهم أو الاتفاقيات العسكرية والأمنية والبحرية الموقعة مع تركيا، كما لم تحظ بالاعتراف الدولي.

## وزارة الدفاع الليبية توقع اتفاقاً مع مجموعة أوستيم التركية للصناعات الدفاعية

وقعت منظمة بحث وتطوير التقنيات الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية الليبية، في 25 ديسمبر 2023، مذكرة تفاهم وتعاون مشترك مع مجموعة "أوستيم" التركية لصناعات الدفاع والطيران. جاء ذلك خلال زيارة قام بها أعضاء مجلس إدارة المنظمة إلى معرض المجموعة في تركيا، حيث اطلعوا على أحدث منتجات وتقنيات الصناعات الدفاعية .

وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في مجالي البحث والتطوير في صناعات الدفاع، ضمن عدة اتفاقيات عسكرية تربط وزارة الدفاع بحكومة الوحدة مع وزارة الدفاع التركية.

## المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر:

- شهدت المنطقتين الشرقية والغربية استقراراً أمنياً وعسكرياً بشكل كبير، وبمرور الوقت وكلما استمرت هذه الحالة الإيجابية مدة أطول كلما بات خرق هذا الاستقرار، بما يعيد حالة الاضطراب الأمني والعسكري للبلاد من جديد أصعب.

ولكن، هذا الاستقرار وحده غير كاف، إذ أنه على المدى البعيد إما يؤدي إلى استقرار لتوازن وتوزيع القوى بين الشرق والغرب، ومن ثم اعتمادها كصيغة سياسية لتقسيم البلاد، وهو سيناريو وفقاً لمعطيات الواقع الحالي يبدو غير مرجح.

أو يدفع هذا الاستقرار الأمني نحو توحيد القوات الأمنية والعسكرية ومعهم المنطقتين الشرقية والغربية تحت إدارة حكومية موحدة، وهي وإن كانت صعبة إلا أنها أكثر ترجيحا من خيار التقسيم.

**لكن السيناريو** الأكثر ترجيحا وفقا للمعطيات الحالية هو إطالة أمد المرحلة الانتقالية، أي استمرار الانقسام دون التقسيم؛ بمعنى استمرار الانقسام السياسي والمناطقي دون أن يؤدي ذلك لتقسيم البلاد لدولتين مستقلتين، على غرار السودان وجنوب السودان.

- استمرار التوجه الأمني لحكومة الوحدة الوطنية للسيطرة على المعابر الحدودية. ففي الفترة الأخيرة، نفذت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة عملية "قيقب"، بمنفذ ميناء الخمس البحري، والتي نفذتها سابقاً في عدد من المنافذ الحدودية الأخرى للدولة، بهدف مواجهة الجرائم المنظمة، كالسرقة والتهريب والتجارة غير المشروعة. كما بحث المجلس الرئاسي في اجتماع أمني موسع، حضره الدبيبة، تأمين المناطق الحدودية بين ليبيا وتونس والجزائر.
- استمرار تزايد معدلات الهجرة الغير شرعية، والمرجح تصاعدها أكثر بعد قرار حكومة النيجر إلغاء قانون مكافحة الهجرة الغير شرعية، والذي أتي كرد فعل على موقف الدول الأوروبية الرافضة للاعتراف بالمجلس العسكري الحاكم في النيجر؛ إذ أن هذا القرار سيزيد من أعداد المهاجرين من الدول الأفريقية، بالأخص دول الساحل والصحراء، والذين يعبرون عبر النيجر إلى ليبيا وتونس، ومنها لدول أوروبا عبر البحر المتوسط. وسينعكس هذا القرار على طبيعة العلاقة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، إذ ستكون الأخيرة مطالبة بتقديم مزيد من الدعم الفني واللوجستي لليبيا لمواجهة الواقع الجديد، والذي يتطلب مقاربة جديدة وشاملة.

## ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً،

المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

## 1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

### تحرك حكومي حول التصدير المؤقت للذهب

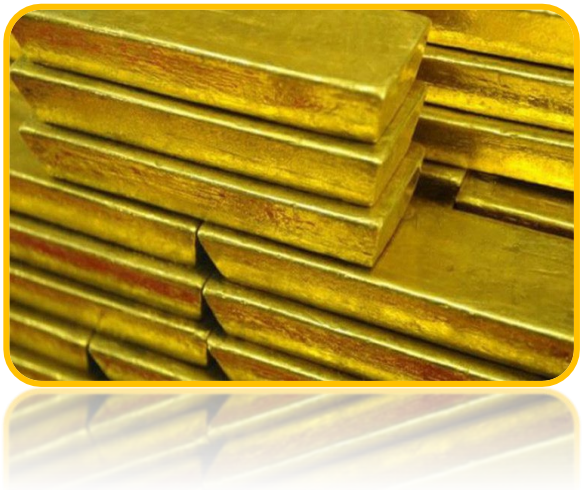

شكّل وزير المالية بـحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا "خالد المبروك"، لجنة لمتابعة استيراد وتصدير الذهب، برئاسة مدير الإدارة الفنية بمصلحة الجمارك ومدير الشؤون القانونية ومدير فرع مصلحة الجمارك في مصراتة. وأوضح قرار رقم 717 لسنة 2023، أن مهام اللجنة هي تحديد الذهب الخام المصدر والمورد بعد تصنيعه بالخارج خلال العام الحالي، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور في الآلية المعمول بها بشأن التصدير المؤقت للذهب.

يأتي ذلك وسط تضارب الأنباء عن وجود تهريب لكميات من الذهب عبر مطار مصراتة، بحسب وسائل إعلام محلية، وهو ما نفاه مدير مديرية جمارك مصراتة العميد "عثمان حسين بن زاهية". وتحدث بن زاهية مع "العربي الجديد"، مؤكداً أنّ الذهب ليس من البضائع المحظور تصديرها، وأنّ التصدير يجري وفق الإجراءات القانونية، الموافق عليها من قبل وزير الاقتصاد والتجارة، وبموافقة كتابية من مدير عام مصلحة الجمارك.

وفي وقت سابق، أعلن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابع للمجلس الرئاسي في ليبيا، إحباط تهريب 3 ملايين يورو و25 كيلو ذهب في مطار معيتيقة الدولي، عن طريق رئيس طاقم الضيافة بشركة الخطوط الأفريقية، وذلك في الرحلة رقم 430 المتجهة لمطار القاهرة الدولي. وخلال السنوات التي أعقبت الاضطرابات الأمنية في ليبيا عام 2011، كثر الحديث عن تزايد معدلات تهريب أطنان

من الذهب إلى تركيا ودول خليجية وتونس، ما أثار تساؤلات إن كانت الكميات تابعة للبنك المركزي، أو تعود إلى مدخرات للمواطنين ما يخالف قانون الجمارك لسنة 2010.

واحتلت ليبيا المرتبة الثالثة عالمياً في احتياطي الذهب، بامتلاكها 117 طناً من الذهب خلال عام 2023، حسب ما أفاد به موقع "بيزنس إنسايدر أفريكا". وقفزت أسعار المعدن النفيس في ليبيا إلى معدلات جديدة، حيث وصل سعر الغرام عيار 24 إلى 400 دينار (82.8 دولاراً)، وبمعدلات ارتفاع تتراوح بين 25% و33% بالمقارنة مع العام الماضي. (الدولار الأميركي = 5 دينارات ليبية تقريباً).

## 2. المؤسسة الوطنية للنفط

### حوض الحمادة الحمراء يثير قضية صراع جديدة في ليبيا

أثارت القطعة NC7 بحوض الحمادة الحمراء الخلافات داخلياً بين الأطراف الليبية، وأصبحت قضية تضاف إلى سلسلة الخلافات الأخرى. يتزامن هذا الخلاف مع اقتراب قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد التي ستعقد منتصف يناير المقبل، في العاصمة طرابلس، والتي سيشارك فيها رؤساء وزراء عدة دول أجنبية وعربية، ورؤساء شركات نفطية، بالإضافة للأطراف المحلية. إذ تعتزم المؤسسة الوطنية للنفط توقيع اتفاقية، واعتمادها من قبل حكومة الوحدة الوطنية، تتضمن التنازل عن 40% من إنتاج حقل الحمادة الحمراء، لصالح ائتلاف شركات يضم إيني الإيطالية وأدنوك الإماراتية وتوتال للطاقة الفرنسية وشركة الطاقة التركية.

وبشأن توقيع هذه الاتفاقية، فإن مجلس النواب حذر الدول المعنية من التورط في استغلال الظروف التي تمر بها ليبيا لأجل "نهب ثرواتها والابتزاز من أجل صفقات

فاسدة أو ملحقة لضرر جسيم بالبلاد واقتصادها"، بحسب بيان نشره الناطق باسم المجلس "عبد الله بليحق".

المجلس أكد عدم أحقية حكومة الدبيبة توقيع هذه الاتفاقية، داعياً الجهات الرقابية والقانونية بالدولة للتصدي "لما يحاك لنهب ثروات البلاد"، مطالبا القوى الوطنية لتحمل مسؤولياتها من أجل "حماية ثروات البلاد من النهب والصفقات المشبوهة أو أي صفقات سياسية هدفها البقاء في الحكم بأي ثمن"، بحسب البيان.

وبعد نشر هذا البيان بقليل، حذفه "عبد الله بليحق" من صفحته، والذي كشف أن المجلس سيعيد نشره من جديد، وأنه لا زال يخضع للنقاش والتداول بين أعضاء المجلس.

وحذرت كتلة التوافق بمجلس الدولة مما وصفته بـ "ارتهان" عقود النفط والغاز الليبية لدول أجنبية بعينها، مؤكدةً أن ذلك يشكل تهديداً خطيراً لأمن الطاقة في ليبيا، ومحذرةً من استخدام عقود النفط كـ "سلعة سياسية" لتحقيق مكاسب شخصية. ورحبت الكتلة بإجراءات النائب العام في هذا الشأن، داعيةً الأجهزة الرقابية إلى اتخاذ ما يلزم لحماية الثروة النفطية، كما أكدت على ضرورة إنشاء مرصد وطني مستقل لمراقبة عقود الطاقة. وحذرت في ختام بيانها الدول التي تسعى للسيطرة على قطاع النفط الليبي من عواقب ذلك الخطيرة على علاقتها مع الشعب الليبي.

وكشف رئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك"، عن وجود إخلالات ومخالفات كبيرة في الإجراءات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للنفط، فيما يتعلق بمفاوضات مشروع تطوير الاكتشافات النفطية والغازية في القطعة NC7 بحوض الحمادة. شكشك بيّن أن الاتفاقية تضمنت منح حصة للشركاء في الإنتاج بنسبة 40%، وهي نسبة عالية جداً وغير مسبوقة في قطاع النفط، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير سلبي على الاتفاقيات السابقة، ومطالبة الشركات بتعديل حصصهم بها. وأوضح أن هذا المشروع له العديد من المزايا التفاوضية لصالح الدولة الليبية، والتي تتمثل في جاهزية خطوط النقل والانحدار والانسياب الطبيعي من منطقة المشروع، وهي مستكشفة ومعدومة المخاطر. واستغرب شكشك "الإصرار غير المبرر من إدارة

المؤسسة على توقيع الاتفاقية والمضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع بالرغم من علم الإدارة بهذه الملاحظات".

وفي هذا السياق، كشف وزير النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية "محمد عون"، عن تفاصيل اعتراض وزارته على اتفاقية حقل الحمادة لعدة أسباب، إذ كشف عن اعتراض الوزارة على هذه الاتفاقية لمخالفتها نصوص قانون البترول رقم 25 لسنة 1955، حيث تنص المادتين (2) و(17) من القانون على أنّ مثل هذه الإجراءات اختصاص أصيل لوزير النفط.

وأضاف الوزير أنه وبناء على توصية وزارة النفط والغاز للمساهمة في توفير كميات الغاز لمحطات الكهرباء، تقدمت بمقترح إلى الحكومة بإنشاء جهاز خاص يتبع وزارة النفط والغاز لتطوير هذا الحقل وحقل عروس البحر، وتمت الموافقة بالإجماع على المقترح في أبريل 2022، ولكن تم حجب إجراءات البدء في المشروع.

وأوضع عون أن هذا الحقل مكتشف من طرف شركة الخليج العربي، ولا يجب أن يعطى لأي طرف خارجي لأنه تفريط في ثروة الوطن، مؤكداً مخالفة ذلك لقرار مجلس النواب بوقف أي إجراءات أو تعاقدات جديدة أو إجراء تعديل لأي اتفاقات سابقة فيما يتعلق بالثروات النفطية السيادية.

ومن ضمن الأسباب لاعتراض وزارته على الاتفاقية، قال عون، إن رئيس المؤسسة الوطنية للنفط "فرحات بن قدارة"، أشار في مقابلة تلفزيونية، إلى أن تقديرات شركة إيني لاحتياطي الغاز بهذه القطعة حوالي 2.5 ترليون قدم مكعب غاز، بينما الدراسة التي أجرتها شركة أخرى أوضحت أن به أكثر من 13 ترليون قدم مكعب غاز، وحوالي مليار برميل نفط خام، و180 مليون برميل مكثفات غازية.

تدخل النائب العام "الصديق الصور" في القضية، وأمر بإيقاف تنفيذ اتفاقية تطوير حقل الحمادة النفطي، لمخالفتها قواعد وضوابط إبرام عقود الاستكشاف والإنتاج، واتفاقيات المشاركة في العمليات النفطية المعمول بها، مشيرًا إلى وجود مآخذ عدة على بنود الاتفاقية. وكانت ليبيا قد أطلقت في فبراير الماضي، بالتعاون مع شركة كيرني الأميركية، خطة استراتيجية لقطاع النفط والغاز في البلاد. وتقرر في

إطار الخطة، طرح مربعات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز خلال العام المقبل، لأول مرة منذ أكثر من 17 عامًا، إذ كانت آخر جولة عطاءات طرحتها في 2007.

## ليبيا الـ 5 عربياً امتلاكاً لاحتياطي النفط والـ 6 أفريقياً استهلاكاً للوقود

يستمد العالم أكثر من ثلث إنتاج الطاقة من النفط، أي أكثر من أي مصدر آخر حتى الآن. ولذلك، فغالبًا ما تتمتع الدول التي تسيطر على احتياطيات النفط بقوة جيوسياسية واقتصادية، بمعنى يكون لها تأثير بسبب موقعها الجغرافي سياسياً واقتصادياً. مجلة "أويل آند غاز جورنال" العالمية، في دراسة لـ 2023، أظهرت ليبيا في الترتيب الـ 5 عربيا باحتياط نفطي يبلغ 48 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة على مستوى العالم.

وفي سياق آخر، جاءت ليبيا في المركز الـ 6 أفريقياً من بين أكبر 10 دول في قارة أفريقيا استهلاكاً للوقود يومياً، والـ 48 عالمياً، بـ 262 ألف برميل، وفق موقع "بيزنس إنسايدر أفريكا". وحلت ليبيا في هذا الترتيب بعد مصر وجنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا والمغرب، وتلتها أنغولا والسودان وتونس وكينيا.

## 3. المصرف المركزي

### ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا إلى 40% وسط تدهور الأوضاع المعيشية

كشفت دراسة مشتركة بين الجهاز المركزي للإحصاء ومركز الدراسات الاجتماعية، عن ارتفاع نسبة الفقر في ليبيا إلى 40% خلال عام 2023، مقارنة بالأعوام الماضية. وأرجعت الدراسة ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار الليبي، إلى جانب تدني مستوى الدخل وارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات الصحية. كما بينت النتائج الأولية لمسح دخل وإنفاق الأسر الليبية لعام 2023، معاناة شديدة لفئات المعاقين والأيتام والأرامل وذوي الدخل المحدود، إلى جانب النازحين والمهجرين داخلياً. وحذرت الدراسة من استمرار تفاقم مؤشرات البطالة، في ظل هشاشة الاقتصاد المحلي وغياب الاستقرار السياسي والأمني، مما يهدد بانفجار اجتماعي في البلاد.

النتائج الأولية للمسح كشفت أن الأسر تدفع 40.4% من حجم إنفاقها الشهري على المواد الغذائية، حيث ذكرت النتائج أن إجمالي إنفاق الأسر على السلع والخدمات 3094.5 ديناراً، منها 1250.5 ديناراً على المواد الغذائية. ويأتي في المرتبة الثانية المسكن بقيمة 739.25 ديناراً، ما يشكل 23%، وعلى الملابس والأحذية 321.16 ديناراً في الشهر، ما يشكل 10.38% من حجم الإنفاق، وبعدها الأثاث والتعليم والصحة والنقل، بالإضافة إلى الترفيه والثقافة والمطاعم والسجائر.

وأوضح التقرير أن متوسط دخل الأسرة الشهري 3383 ديناراً، منها 1885.4 ديناراً أجوراً ورواتب، وتشكل 55.7% من إجمالي دخل الأسر، ويأتي في المرتبة الثانية الدخل من الإيجارات بمتوسط 677 ديناراً، ما يشكل 20%، وكذلك مزاولة الأنشطة الاقتصادية وقيمة دخل التقاعد والميزات والمدخرات والأصول والمزايا والمكافآت. وتعيش

معظم الأسر في بيت مستقل أو حوش عربي بنسبة 64%، وتتوزع النسبة الباقية بين فيلا وشقة. وبلغت الأسر التي يرأسها الذكور 86.9%، كما بلغت الأسر التي ترأسها الإناث 13% من إجمالي الأسر.

## استئناف التداول بسوق الأوراق المالية الليبي بعد توقف دام سنوات

أعلن رئيس مجلس إدارة سوق المال الليبي "بشير عاشور"، في 25 ديسمبر 2023، استئناف التداول في سوق الأوراق المالية، بعد توقف استمر لسنوات، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي مرت بها ليبيا. وأكد رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، خلال الافتتاح، أن ولادة سوق للأوراق المالية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في ليبيا، مشيرًا إلى أن السوق سيوفر فرصًا استثمارية، ويسهم في سد العجز في الموازنة ورفع الناتج المحلي. وتعهد الدبيبة بتقديم كل أشكال الدعم اللازمة لسوق الأوراق المالية ليؤدي دوره بشكل احترافي، مؤكدًا على ضرورة مشاركة الأفراد وتعريفهم بثقافة التعامل معه .

وتأسس سوق الأوراق المالية الليبي في مدينة بنغازي عام 2006، بهدف تنظيم تداول الأسهم والسندات، وتشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني. وقد انطلق التداول الفعلي للأسهم في السوق في بداية عام 2007، غير أن نشاط السوق توقف بعد ثورة 2011، وما تلاها من عدم استقرار أمني وانقسام سياسي في ليبيا. وفي عام 2021، أُعلن إعادة تفعيل السوق من جديد، وعودته إلى مقره بمدينة بنغازي ذاتها التي شهدت التأسيس وبداية التداول فيه، إلا أن التفعيل تعثر بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي وانعدام الاستقرار. وكانت آخر محاولة لإعادة تفعيل السوق في بداية عام 2023، حيث أعيد افتتاح تداول الأسهم في بورصتي طرابلس وبنغازي، بعد سنوات من التوقف الكامل لنشاط التداول.

## المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر:

شهدت الحالة الاقتصادية في ليبيا هذه الفترة تطورين سلبيين، **الأول** هو تصاعد الخلافات بين الأطراف الليبية حول حوض الحمادة الحمراء، وذلك بالتزامن مع اقتراب قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد التي ستُعقد منتصف يناير المقبل. حيث عزمت المؤسسة الوطنية للنفط توقيع اتفاقية، واعتمادها من قبل حكومة الوحدة الوطنية، تتضمن التنازل عن 40% من إنتاج حقل الحمادة الحمراء، لصالح ائتلاف شركات أجنبية.

**الثاني** هو ارتفاع نسبة الفقر في ليبيا إلى 40% خلال عام 2023، مقارنة بالأعوام الماضية، مع تدهور الأوضاع المعيشية، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار الليبي، إلى جانب تدني مستوى الدخل وارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات الصحية. وبينت الأرقام أن الأسر الليبية تدفع 40% من حجم إنفاقها الشهري على المواد الغذائية.

- التطورات الاقتصادية السلبية السابقة تكمن ورائها سبب سياسي جوهري، وهو استمرار الانقسام السياسي والمناطقي بين الشرق والغرب. **ففي التطور الأول**، نجد تضارب في المواقف بين المؤسسات السياسية المتصارعة، إذ أن قرارات مثل التوقيع على اتفاقيات كبرى تتعلق بقطاع الطاقة يجب أن تعبر عن سيادة الدولة، ممثلة في سلطة واحدة تبرم هذه الاتفاقيات. لكن، في الحالة الليبية طبيعي أن تشهد مثل هذه الأحداث، في ظل استمرار الانقسام السياسي.

**أما التطور الثاني**، فإن وجود حكومتان يسبب هدر لمقدرات الدولة، وزيادة حجم الانفاق في ظل وجود موازنة موازية، وزيادة معدلات الفساد وانتشار المحسوبية في ظل عدم وجود رقابة ومحاسبة برلمانية، والتي تنعكس على الحالة الاقتصادية بشكل عام، ومستوى المعيشة للمواطنين بشكل خاص.

## ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

### 1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

#### تعيين بالقاسم حفتر مديراً تنفيذياً لصندوق إعادة إعمار درنة

أعلنت الحكومة الليبية المكلّفة من البرلمان برئاسة "أسامة حماد"، في 27 ديسمبر 2023، عن تعيين نجل قائد ما يسمى بالـ "قيادة العامة" "بالقاسم حفتر"، في منصب المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمناطق المنكوبة الأخرى، والذي تم إنشاؤه مؤخراً بقرار من مجلس الوزراء. وقال مكتب رئيس الحكومة، إن هذا القرار جاء بناءً على توصية من مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن بالقاسم سيتولى الإشراف على عمليات إعادة إعمار البنى التحتية في مدينة درنة وغيرها من المدن والمناطق التي تضررت جرّاء إعصار دانيال الأخير، الذي خلف حوالي 20 ألف ما بين قتيل ومفقود، إلى جانب آلاف الجرحى والنازحين.

وفي 31 ديسمبر، استقبل أسامة حمّاد وبلقاسم حفتر، وفداً من ممثلي شركات الإماراتية لمناقشة خطط إعادة إعمار مدينة درنة والمناطق المتضررة. وطبقا لبيان حكومي، فقد رحب المسؤولون بالوفد الإماراتي، مثمنين الدعم الذي قدمته الإمارات لأهالي درنة بعد الإعصار الذي ضرب المدينة سبتمبر الماضي. وقدم الوفد الإماراتي

عروضًا حول رؤيتهم لإعادة إعمار المدينة، مع التركيز على ترتيب الأولويات ومعالجة مشكلة انهيار السدود وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي.

## الدبيبة يوجه بإجراء الجرد السنوي وإقفال الحسابات الحكومية قبل نهاية يناير

حكومة الوحدة الوطنية
agasunduronnu numii -T
Government of National Unity

ديوان مجلس الوزراء

التاريخ: 28 /12/ 2023
إشارة: 24545

السادة/ الـــــــــــــــوزراء
السيد/ أمين عام ديوان مجلس الوزراء
السادة/ رؤساء ومدراء الهيئات والمصالح والأجهزة والمؤسسات والدواعكز
التابعة لمجلس الوزراء والوزارات

تحية طيبة،،،

عملا بأحكام قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.

عليه،،، فإن تعليمات السيد/ رئيس الوزراء تقضي باتخاذ الإجراءات التالية:

1. مباشرة إجراءات الجرد السنوي للأصول الثابتة والموجودات المقيدة لديكم للعام المالي (2023م)، وإحالة صورة منه إلى وزارة المالية وديوان المحاسبة في موعد أقصاه (2024/01/31م).
2. إعداد التسويات المالية وإقفال الحسابات الختامية عن العام المالي 2023م وإحالتها إلى وزارة المالية وديوان المحاسبة.
3. إعداد تقارير الإيرادات والمصروفات الفعلية عن العام المالي 2023م، وإحالتها لوزارة المالية ذات الاختصاص.

وتتولى إدارة التفتيش والمتابعة بديوان مجلس الوزراء متابعة ما ورد أعلاه على أن يتم إنجازه قبل نهاية يوم 2024/01/31م.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

والسلام عليكم

م. عادل الجمعة عامر
وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء

العنوان: طرابلس - طريق السكة | هاتف: 4210 334 0117-218(21) | فاكس: 0132 362 218(21)+ | www.gnu.gov.ly

أصدر رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، تعليماته إلى ديوان مجلس الوزراء وكافة الوزارات والمؤسسات التابعة، بضرورة المباشرة في إجراءات الجرد السنوي للعام المالي 2023. وطالب الدبيبة في بيان صدر عن مكتبه الإعلامي، في 28 ديسمبر 2023، بإتمام إعداد التسويات المالية وإقفال الحسابات الختامية، وإحالتها إلى وزارة المالية وديوان المحاسبة قبل نهاية شهر يناير المقبل. كما طلب من الجهات المعنية، إعداد تقارير بالإيرادات والمصروفات الفعلية للعام 2023، وإرسالها إلى وزارة المالية، وذلك ضمن الإجراءات المعتادة لإقفال ومراجعة الحسابات الختامية في نهاية كل عام مالي.

وفي سياق آخر، طالب رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة بمجلس النواب، بعدم الموافقة على صرف أو توزيع أي مبالغ من الباب الثالث المتعلق بالتنمية، إلا بعد عرض الأمر على هيئة رئاسة مجلس النواب.

وقال صالح في كتاب للجنه، عبر رئيس مكتب شؤون الرئاسة "عوض الفيتوري"، إنه تم إرسال صورة من الكتاب لكل من محافظ المصرف المركزي ورئيس هيئة الرقابة الإدارية ورئيس ديوان المحاسبة، للعمل بما جاء فيه كلاً وفق اختصاصه.

## برئاسة عبد القوي.. المجلس الأعلى للقضاء يؤدي القسم ويعقد اجتماعه الأول

عقد المجلس الأعلى للقضاء في ليبيا اجتماعه الأول، في 19 ديسمبر 2023، بعد أن أدى أعضاؤه اليمين القانونية أمام رئيس المجلس المستشار "مفتاح محمد القوى" ونائبه المستشار "الصديق أحمد الصور"، تنفيذًا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 2023 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون نظام القضاء. وقد ترأس عبد القوي اجتماع المجلس الذي شهد تناول بنود جدول أعمل الاجتماع، واتخذت فيه عدد من القرارات المتعلقة بالسلطة القضائية، التي لم يفصح عن تفاصيلها بيان مقتضب نشره المجلس يوم الثلاثاء .

ويأتي اجتماع المجلس الأعلى للقضاء اليوم بتشكيلته الجديدة، عقب تكليف المستشار عبد القوى رئيسًا له، حيث أدى المستشار الأسبوع الماضي اليمين الدستورية أمام رئاسة مجلس النواب في بنغازي، وذلك تماشيًا مع أحكام القانون الذي تمّ التصويت عليه بالإجماع، بشأن تعديل بعض مواد قانون السلطة القضائية، حسبما ذكر بيان سابق لمجلس القضاء.

## 2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

### عبر مبعوثها الخاص.. الولايات المتحدة تنشط لحل الأزمة الليبية

في 16 ديسمبر 2023، اجتمع وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج"، مع المبعوث الامريكي الخاص "ريتشارد نورلاند". وكشف السفير نورلاند، أنه ناقش مع الحويج الإصلاحات السياسية والاقتصادية المحتملة، بما في ذلك نظام الدعم لتنمية القطاع الخاص في ليبيا وجذب الاستثمار الأجنبي. وفي نفس اليوم، التقى نورلاند بمحافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير". وناقش اللقاء أهمية النزاهة التكنوقراطية لمصرف ليبيا واستقلاله في إدارة الموارد المالية، بما في ذلك القضية الحاسمة المتمثلة في إعادة الإعمار بعد الفيضانات.

وفي 18 ديسمبر، دعا ممثل الولايات المتحدة لدى مجلس الأمن "جون كيلي"، الأطراف الليبية التي لم تقبل بعد مبادرة الحوار التي أطلقها المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، إلى تسمية ممثليها دون تأخير، من أجل المضي قدماً نحو كسر الجمود السياسي القائم. وشدد كيلي، خلال مداخلته في جلسة مجلس الأمن، على أن الوقت قد حان لكسر هذا الجمود من أجل تشكيل حكومة موحدة تحقق النتائج لمصلحة الشعب الليبي وتلبي تطلعاته.

وفي 19 ديسمبر، ناقش المبعوث الأمريكي نورلاند والقائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا "جيريمي بيرندت"، مع قائد قوات الشرق "خليفة حفتر"، في مقره بمدينة بنغازي، سبل دعم الجهود التي يبذلها باتيلي، للتوفيق بين مختلف الأطراف السياسية، بهدف التوصل إلى حلول للقضايا والعراقيل التي تحول دون إجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة وطنية موحدة. وفي نفس اليوم، استقبل النائبان

بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" و"عبد الله اللافي"، بطرابلس، نورلاند وجيرمي برنت، لبحث مستجدات العملية السياسية في ليبيا. وأفاد مصدر بالمجلس الرئاسي، أن الاجتماع استعرض تفاصيل مبادرة باتيلي، بالإضافة إلى ملف المصالحة الوطنية، وإعادة إعمار مدينة درنة، والأوضاع في مدن الجنوب وحماية الحدود.

وفي 20 ديسمبر، التقي رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات "عماد السايح"، بطرابلس، ريتشارد نورلاند والوفد المرافق له، وذلك في إطار دعم المجتمع الدولي للمسار الانتخابي في ليبيا. وأفادت المفوضية أن اللقاء بحث سبل تدعيم المقترحات والمساعي الوطنية لإنجاح الاستحقاقات المرتقبة. وفي نفس اليوم، واصل المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا لقاءاته ومشاوراته مع الأطراف السياسية الليبية، حيث استقبله رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي، بمقر المجلس في طرابلس. وخلال اللقاء، صرح المنفي بأن مبادرة باتيلي "ستسهم في معالجة حالة الانسداد السياسي وتفضي إلى انتخابات شفّافة ترضى بنتائجها كل الأطراف في البلاد".

وفي ذات السياق أيضاً، استقبل رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، في 20 ديسمبر، نورلاند في مقر المجلس بطرابلس. وخلال اللقاء، أكد تكاله على أن المجلس مستعد للدخول في جلسات الحوار المزمع عقدها بإشراف الأمم المتحدة دون قيود أو شروط مسبقة، منوهاً إلى أن المجلس يغلب المصلحة العامة ومصلحة الوطن فوق أي مصالح فردية. وفي 21 ديسمبر، استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية "عبد الحميد الدبيبة"، ريتشارد نورلاند. وخلال اللقاء، أكد الدبيبة إن حكومته ستشارك في الاجتماعات المزمع عقدها بين الأطراف الليبية في الفترة المقبلة برعاية أممية، مشيرا إلى أن ذلك بهدف إيجاد قاعدة دستورية انتخابية عادلة. كما أكد أيضا للمبعوث الأمريكي على موقف حكومته الداعم لإجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية بشكل مباشر، دون أي مسارات موازية تحقيقاً لإرادة الشعب الليبي.

وفي 21 ديسمبر أيضا، التقى وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، مع ريتشارد نورلاند وجيرمي برنت. وبحسب ما أفاد المكتب الإعلامي بالسفارة، فقد نوقش خلال الاجتماع عدة مواضيع أهمها الوضع السياسي والأمني في ليبيا، إضافة إلى مبادرة المبعوث الأممي، ودور وزارة الداخلية حول الملف الأمني، ومدى جهوزية الوزارة بملف الانتخابات.

وأخيراً، أصدرت السفارة الأمريكية في ليبيا بياناً بمناسبة الاحتفال بالذكرى 72 لاستقلال ليبيا، في 24 ديسمبر، حمل دعوة واضحة للأطراف والفاعلين السياسيين إلى تجاوز خلافاتهم من أجل مستقبل البلاد واستقرارها. وفيما هنأت السفارة الشعب الليبي بعيد استقلاله، فإنها أسفت لمرور عامين على تأجيل الانتخابات المقررة في 2021، دون التوصل إلى حل سياسي يسمح بإجراء اقتراع حر ونزيه. وقال بيان السفارة إن الوقت قد حان لوضع الخلافات جانبًا من أجل مصلحة ليبيا، داعية جميع الأطراف بما فيها البرلمان والمجلس الرئاسي إلى قبول دعوة المبعوث الأممي وبذل تنازلات للخروج من المأزق الحالي.

## ضغوط دولية على القادة الليبيين للقبول بمبادرة باتيلي

كشفت مصادر ليبية متطابقة النقاب عن مواجهة قادة الأطراف الليبية الخمسة الأساسيين ضغوطاً دولية متزايدة؛ من أجل قبولهم بالحوار الخماسي الذي دعت إليه البعثة الأممية "دون أي قيود أو شروط"، وتسمية ممثليهم بشكل متوازن، في وقت لا يتجاوز الأسبوع الأول من يناير المقبل. وكانت البعثة الأممية قد دعت في الـ 23 من نوفمبر المنصرم، رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، ورئيس المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية، وقائد قوات الشرق "خليفة حفتر"، إلى تسمية ممثليهم للمشاركة في

اجتماع تحضيري، لتحديد موعد اجتماع قادة مؤسساتهم ومكان انعقاده وجدول أعماله، وتحديد المسائل العالقة التي يتوجب حلها لتمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من الشروع في تنفيذ قانوني الانتخابات، الصادرين عن مجلس النواب.

وكشفت المصادر خلال حديث مع "العربي الجديد"، أن مسؤولين أميركيين وأوروبيين أجروا في الآونة الأخيرة اتصالات دبلوماسية كثيفة بالقادة الليبيين الأساسيين الخمسة من أجل حثهم على تسمية ممثليهم في الاجتماع التمهيدي بشكل متوازن يعبر عن كل الأطياف المختلفة في قواعدهم الأساسية، ليتمكنوا من إعداد جدول أعمال الحوار الخماسي، تلافيا لأي خلاف في المستقبل، ولتجاوز الاشتراطات المسبقة التي أبداها بعض من القادة الخمسة.

وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، في الـ 19 من ديسمبر الجاري، قال المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، إن القادة الخمسة " لم يرفضوا الدعوة إلى الاجتماع الخماسي بشكل مباشر، لكن البعض منهم وضع شروطا للمشاركة"، موضحا أن عقيلة صالح "اشترط حضوره بضرورة أن يركز جدول أعماله على تشكيل حكومة جديدة، ورفض مشاركة الدبيبة".

وعن محمد تكاله، أشار باتيلي إلى أنه لا يزال رافضاً مشاركة نسخة القوانين الانتخابية التي أصدرها مجلس النواب مطلع أكتوبر الماضي، ويتمسك بالنسخة التي أصدرتها لجنة 6+6 في يونيو الماضي، أما الدبيبة فقد "عبر عن استعداده لمناقشة المسائل العالقة في القوانين الانتخابية، إلا أنه رفض رفضا قاطعا إجراء أي مناقشات بشأن تغيير الحكومة".

وفي جانب حفتر، فقد قبل المشاركة، بحسب باتيلي، "لكنه اشترط مشاركة حكومة الدبيبة والحكومة المعينة من مجلس النواب".

وفيما أكدت مصادر مقربة من مجلسي النواب والدولة والمجلس الرئاسي لـ "العربي الجديد"، أن أوساط المجالس الثلاثة تلقت مقترحًا لتوسيع دائرة الممثلين بالقبول وأنها تدرس خيارات التجاوب معه، أوضح مصدر برلماني أن حفتر لا يزال يرفض مقترح

تسمية ممثليه من كامل المؤسسة العسكرية عن كل مناطق البلاد، ويريد أن يكون ممثلوه الثلاثة من داخل المعسكر الذي يسيطر عليه حصراً، مقابل تنازله عن اشتراطه المسبق بأن يكون رئيس حكومة مجلس النواب "أسامة حماد" طرفاً سادسا في الحوار الخماسي. أما الدبيبة، فهو الآخر قد أبدى تجاوبا للتراجع عن شرطه، مقابل أن يكون نقاش الوضع الحكومي ضمن مناقشة كامل بنود القوانين الانتخابية، وبدون أي مشاركة من حكومة مجلس النواب، وفقا لما قاله مصدر مقرب من الحكومة في طرابلس لـ "العربي الجديد".

ويبدو أن تلك الجهود تهدف إلى تلافي خلافات بدأت بالظهور داخل مجالس: النواب والدولة والرئاسي. فبعد ثلاثة أيام من بيان ثلاثي أعقب اجتماع عقيلة صالح ومحمد المنفي وخليفة حفتر في القاهرة في الـ 17 من ديسمبر الجاري، أعلنوا فيه ترحيبهم بالمبادرة الأممية، أبلغت رئاسة مجلس النواب باتيلي "رفض مجلس النواب المشاركة في أي حوار سياسي بمشاركة الحكومة منتهية الولاية"، في إشارة لحكومة الدبيبة، كما أبلغته بوجوب "طرح قرار مشاركة المجلس أو عدمه تحت قبة البرلمان"، في إشارة لرفض تفرد عقيلة صالح بقرار المشاركة أو عدمها.

وبالتزامن، علق عضو المجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، على مشاركة المنفي في بيان القاهرة، قائلا: "بصفتي أحد أعضاء المجلس الرئاسي، أود أن أوضح أنه لا علم لي باللقاء الذي عقد اليوم في جمهورية مصر العربية، وما رشح عنه بعد ذلك، إلا من خلال القنوات الإعلامية".

وفي مجلس الدولة، وبعدما أعلن تكاله، إثر لقاء جمعه بالسفير الأميركي "ريتشارد نورلاند"، تراجعه عن شروطه السابقة بشأن موقفه الرافض للقوانين الانتخابية التي أصدرها مجلس النواب، وأن مجلسه مستعد للانضمام للحوار الخماسي دون قيود أو شروط مسبقة، أصدرت كتلة التوافق الوطني بالمجلس الأعلى للدولة بيانا، رفضت فيه مشاركة المجلس الحوار حول القوانين الانتخابية.

## المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر:

- تعيين أسامة حماد لبالقاسم حفتر في منصب المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمناطق المنكوبة الأخرى، مؤشر واضح على كيفية إدارة الملفات شديدة الحساسية كإعادة الإعمار في ليبيا، والتي تقوم على المحسوبية وتربيطات المصالح، في ظل تغول أبناء حفتر وهيمنتهم على معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية، وهي مؤشرات كفيلة بإفشال هذه الجهود، خاصةً وأنها ذات المؤشرات التي كانت سبباً في كارثة درنة؛ إذ سبق العاصفة بأيام قليلة إصدار حماد قرار بتشكيل لجنة عليا للطوارئ لمواجهة إعصار دانيال، وضمت اللجنة أبناء حفتر، مع آخرين. ولم تنجح اللجنة في مواجهة الإعصار وتداعياته، ولم يتم محاسبتها على هذا الفشل أيضا أمام البرلمان. هذه المعطيات كفيلة بتعطيل حركة التنمية والتعمير في أي دولة، وتعد بيئة خصبة لتفشي الفساد.
- يبدو أن كل الأطراف ستُضطر في النهاية للتنازل عن اشتراطاتها لتحضر اجتماع باتيلي "الطاولة الخماسية". لكن الإشكالية الأهم هي أن الجدالات الحاصلة قبل الاجتماع لا تنبأ بأن الأطراف الليبية لديها استعداد للتنازل من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية، في ظل استفادتهم من استمرار الانقسام السياسي، الذي يضمن لهم الحفاظ على مكتسباتهم الشخصية، السياسية والمادية، وبالتالي أي تفكيك لحالة الجمود السياسي الليبي تعتبره هذه الأطراف تهديد لمصالحهم الخاصة. الحل الوحيد أمام هذه الحالة القاتمة هو حراك شبابي في الميدان في كلا المنطقتين الشرقية والغربية، يدفع القادة الليبيين نحو إنهاء الانقسام، عبر تقديم تنازلات مشتركة. ويبدو هذا الخيار بعيد، لأن كل طرف سيتعامل مع الحراك الشبابي باعتباره مدفوع من الطرف الآخر وفق نظرية المؤامرة. فحالة

الانقسام توفر بيئة سلبية لأي فعل سياسي صحي، وبيئة مناسبة للترهيب ودفع المكونات الشعبية نحو خيارات لا تتفق ومصالحهم أو رغباتهم.

- هناك حراك أمريكي واضح، وليس بجديد، لحل المعوقات التي تعطل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا، بجانب جهود المبعوث الأممي مع الفرقاء المحليين، والفاعلين الإقليميين والدوليين. ويبدو أن تصاعد الدور لأمريكي، يرجع لرغبته في استباق خصمه الروسي قبل تعميق نفوذه العسكري الرسمي والمباشر في ليبيا، وتعزيز شراكته العسكرية مع خليفة حفتر، وذلك بضمان انتخاب رئيس وبرلمان موالي لها، ليمثلا عائقاً أمام تصاعد النفوذ الروسي في ليبيا. لكن النفوذ الأمريكي في ليبيا ليس متجذراً بشكل كبير لأسباب تاريخية، وهو عامل معطل لنجاح وفاعلية جهودها ولقدرتها على إجبار الفرقاء الليبيين للتنازل من أجل حلول وسط تنهي الأزمة، في ظل تعدد النفوذ الدولي والإقليمي المنافس في ليبيا.

## رابعاً:المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

## 1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

### المنفي والدبيبة يستقبلان المبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني

استقبل رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 23 ديسمبر 2023، بمقر المجلس بالعاصمة طرابلس، المبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء "نبيل أبوردينة"، بحضور القائم بأعمال سفارة دولة فلسطين لدى ليبيا "محمد رحال".

ونقل المبعوث الخاص إلى رئيس المجلس الرئاسي تحيات الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، معرباً عن تقديره للموقف الليبي تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في كل اللقاءات الدولية. بدوره أكد المنفي على دعم القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، والدعوة لوقف إطلاق النار الفوري والسماح بالمساعدات الإنسانية إلى غزة.

وفي 25 ديسمبر، استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، المبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني. وبحث اللقاء مستجدات الأوضاع السياسية في فلسطين، وآلية تقديم المساعدات الإنسانية لأهالي غزة، إضافة إلى سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وجدد الدبيبة خلال الاجتماع، تأكيده على موقف ليبيا الثابت لدعم القضية الفلسطينية، والرافض للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وحضر اللقاء وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية "وليد اللافي"، والمكلف بتسيير أعمال وزارة الخارجية "الطاهر الباعور"، والسفير الفلسطيني لدى ليبيا.

## ألطون: تركيا ستواصل تطوير علاقتها مع ليبيا

أكد رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية "فخر الدين ألطون"، دعم بلاده لليبيا خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن أنقرة ستواصل تطوير علاقاتها مع ليبيا، بموجب العلاقات الودية بين البلدين والشعبين الشقيقين. وقال ألطون، خلال كلمته في أعمال منتدى طرابلس للاتصال الحكومي، الذي أُختتم أعماله في 24 ديسمبر 2023، إن مذكرة التفاهم الموقعة للتعاون والعمل المشترك في مجال الإعلام والاتصال العام الماضي ستساهم في تعزيز التواصل بين البلدين .

وأشار ألطون إلى أن ليبيا وتركيا تعرضتا لكوارث طبيعية خلال العام الحالي، وهو ما أسفر عن فقدان آلاف الأشخاص، مؤكدا أن أنقرة ستظل على الدوام بجانب الشعب الليبي دونما أي تردد. وأمل ألطون أن يكون منتدى طرابلس للاتصال، والذي عقدته حكومة الوحدة الوطنية، بحضور عدد كبير من الإعلاميين والفنانين العرب والأجانب، بادرة أمل، وأن يكون مثمراً في مجال التواصل.

## 2. السياسات والقرارات

### تصاعد الحديث عن عودة محتملة للمنقوش لوزارة الخارجية

أعاد اتصال أجرته "نجلاء المنقوش" وزيرة الخارجية (المُقالة) بحكومة الوحدة الوطنية، بمسؤول يوناني، سيرتها إلى واجهة الأحداث في البلاد مجدداً، وسط تساؤل حول ما إذا كانت تدير الوزارة سراً من منفاها الاختياري. وأجرت المنقوش محادثة هاتفية مع "جورج جيرابيتريتيس" وزير الخارجية اليوناني، وفق وسائل إعلام محلية، تناولت فيها بحث تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة في العاصمة طرابلس .

وأقال الدبيبة المنقوش في 28 سبتمبر 2023، عقب الأزمة التي أحدثها اجتماعها "السري" بنظيرها الإسرائيلي حينها "إيلي كوهين"، في روما، وأحالها إلى التحقيق، كما شكّل لجنة للتحقيق برئاسة وزيرة العدل "حليمة عبد الرحمن". وبعد غياب عن البلاد، أفادت تقارير إعلامية، بأن المنقوش تلعب دوراً راهناً لجهة تفعيل علاقة حكومة الدبيبة باليونان، وهو ما نُقل أيضاً عن صحيفة "كاثيميريني" اليونانية.

واستغرب ليبيون مما أسموه بـ "عودة المنقوش إلى واجهة الأحداث، رغم أن ملف قضيتها أمام النائب العام لا يزال مفتوحاً دون إصدار حكم حتى الآن". والتزمت وزارة الخارجية التابعة للدبيبة، الصمت حيال ما يتردد عن حديث المنقوش باسم حكومة الوحدة، رغم إقالتها، لكن مصدراً بالوزارة نفى علمه بذلك، وقال: "أي أخبار لم تصدر رسمياً عن وزارتنا، لا يعول عليها".

وتمكّنت المنقوش من مغادرة طرابلس عبر مطار معيتيقة الدولي بطرابلس. وأمام تصاعد التساؤلات عن مصير قضية المنقوش، قال النائب العام إن التحقيقات لا تزال مستمرة بشأن لقائها إيلي كوهين، ولفت حينها إلى أن النيابة العامة اتخذت

إجراءات عدة في هذه القضية، منها طلب تقييم المخابرات العامة، ونتائج التحقيق الإداري، كما جرى استدعاء الوزيرة للتحقيق لكنها موجودة في الخارج حالياً.

وفي 23 ديسمبر 2023، وخلال مشاركته في أعمال منتدى طرابلس، أكد عبد الحميد الدبيبة أن نجلاء المنقوش "امرأة وطنية"، موضحًا أن لقاءها مع نظيرها الإسرائيلي كان عارضًا ولم تكن نيتها التطبيع. وأضاف الدبيبة "لقاء الوزيرة نجلاء المنقوش بنظيرها الإسرائيلي كان عرضيًا ولم تكن في نيتها التطبيع، ولن نتركها وحدها تواجه غضب الليبيين آنذاك".

## وزارة الخارجية العراقية تعلن إعادة افتتاح سفارة العراق لدى ليبيا

أعلنت وزارة الخارجية العراقية، في 25 ديسمبر 2023، إعادة افتتاح سفارة العراق لدى ليبيا، وتسمية الدكتور "أحمد الصحاف" رئيساً للبعثة العراقيّة بليبيا. وقالت الوزارة عبر حسابها على "فيسبوك"، إن هذه الخطوة " تأتي في سياق تفعيل مُفردات البرنامج الحكومي، وبتوجيه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيَّة فؤاد حسين بضرورة تقديم الخدمات إلى الجالية العراقيّة المُقِيمة في دولة ليبيا، واضطلاع السفارة في تذليل كل المعوقات التي تعترضهم".

وقال الصحاف خلال مراسم حفل الافتتاح "سنعمل على تطوير علاقاتنا الثنائيّة، والتنسيق لتبادل الزيارات رفيعة المستوى بين بغداد وطرابلس في الفترة المقبلة". وأشارت الوزارة إلى أن إعادة افتتاح سفارة العراق في ليبيا يأتي بعد عقد من الزمن، جرّاء التطوّرات التي شهدتها دولة ليبيا.

## المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر:

- على المستوى الرسمي، هناك حراك نشط طيلة الحرب على غزة من قبل المسؤولين الليبيين، بالأخص من قبل الدبيبة والمنفي، سواء في المنتديات الدولية والإقليمية، أو اللقاءات مع المسؤوليين الفلسطينيين، فضلاً عن إرسال مساعدات ضخمة لقطاع غزة، ومؤخراً أفرجت السلطات الليبية عن معتقلين من حركة حماس. هذا الموقف الواضح ناتج عن تجذر الوعي الشعبي في ليبيا بالقضية الفلسطينية، والذي أحد أسبابه هو الموقف الرسمي الليبي تاريخياً منذ عهد القذافي الداعم للقضية الفلسطينية، حتى باتت ركناً أساسياً في الثقافة السياسية في ليبيا.
- الحديث عن عودة محتملة لنجلاء المنقوش لوزارة الخارجية، وسط دفاع الدبيبة عنها مؤشر على أمرين، **الأول** أن لقاء المنقوش بكوهين كان بعلم الدبيبة وتنسيق معه، وإلا لم يكن ليكيل لها المديح في هذه الفترة، وأنه انتظر هدوء الشارع بعد ثورانه كرد فعل على اللقاء حتى يعبر عن دعمه لها. الأمر **الثاني**، أن يأتي حديث الدبيبة ودفاعه عن المنقوش في ظل الحرب على غزة، يعني أن المنقوش كادر قوي وفاعل وليس لها بدائل كثيرة في الوزارة، لدرجة أن الدبيبة لم يعين وزيراً للخارجية حتى الآن، وإنما قائم بأعمال الوزارة. وبناءً على ذلك، قد يكون هذا الحديث تمهيد لعودة المنقوش فعليا للوزارة، لكن هذا القرار فيه مخاطرة، في ظل عدم توقع رد الشارع الليبي عليه، خاصة مع بروز القضية الفلسطينية وتصاعد المشاعر المتاضمنة معها مع استمرار الحرب على غزة.

## خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

### محمد تكاله.. رئيس المجلس الأعلى للدولة

ولد محمد تكاله في 15 يناير 1966، بمدينة الخُمس الساحلية التاريخية، والتي تقع شرق العاصمة الليبية طرابلس بحوالي 135 كيلومترا، وتعد المركز الإداري لبلدية المرقب، وتحدها شرقا مدينة زليتن ومن الشمال شاطئ البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب مدينة مسلاتة. حصل على درجة البكالوريوس في مجال هندسة الحاسوب من المعهد العالي للإلكترونيات في مدينة بني وليد جنوب العاصمة طرابلس عام 1986، وعين بعدها معيداً في كلية الهندسة بالخمس سنة 1992. ثم حصل على درجة الماجستير في علم الشبكات من العاصمة التشيكية براغ عام 1997، وعين عضوا بهيئة التدريس بقسم الهندسة الكهربائية والحاسوب بكلية الهندسة بمدينة الخمس. أكمل دراسة الدكتوراه في شبكات الحاسوب من الجامعة التقنية بودابست بالمجر سنة 2008، وتقلد خلال تلك الفترة عدة مناصب إدارية في جامعة المرقب الليبية .

لم يصنف محمد تكاله ضمن تيار سياسي محدد، وتركز نشاطه في مجالات السياسات الاقتصادية. وفي أول منصب بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، عُين تكاله عضواً بالمجلس المحلي في مدينة الخمس، مكلفاً بالإشراف على قطاع المرافق المدنية. ثم انتخب عن دائرة الخمس الساحل عضواً بالمؤتمر الوطني العام (البرلمان) بين

عامي 2012 و2015، وتولى خلال السنوات الأربع الأولى من عمر المجلس رئاسة لجنة تنمية وتطوير المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

وأصبح تكاله لاحقا عضواً في المجلس الأعلى للدولة من يناير 2016، بموجب اتفاق الصخيرات، حيث كان تكاله من بين 137 عضوا من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذين تشكل بهم المجلس، بعد انتخاب مجلس النواب في 2014، وفقاً لاتفاق الصخيرات الموقع نهاية عام 2015، إلى تاريخ انتخابه رئيساً للمجلس نفسه في أغسطس 2023، خلفاً لخالد المشري. ويمثّل 65% من أعضاء المجلس من المستقلين، في حين يمثّل 12% حزب تحالف القوى الوطنية، و11% حزب العدالة والبناء ، في حين يتوزّع بقية الأعضاء على العديد من الأحزاب والتحالفات الصغيرة، التي لا يتعدى نسبة تمثيل كل منها 1%، ويمثّل كل هؤلاء 13 دائرة انتخابية رئيسية.

ويعد المجلس الأعلى للدولة، مؤسسة تنفيذية وهيئة استشارية، وهو أعلى مجلس استشاري للدولة، يعمل باستقلالية، ويختص بدراسة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، ودعم الوحدة الوطنية، ودعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

وفي حين بادر المجلس فور تشكيله إلى دعم المجلس الرئاسي المنبثق عن الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني التابعة له لمباشرة مهامه من داخل العاصمة طرابلس، سعى مجلس النواب إلى الإطاحة بحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، وشكّل حكومة موازية تعمل من مدينة البيضاء شرقًا. وفي 2019، شهدت العلاقة بين المجلسين ذروة التوتر، بعد مباركة مجلس النواب في طبرق زحف قوات "خليفة حفتر" للهجوم على العاصمة طرابلس والسيطرة عليها، في حين وقف المجلس الأعلى للدولة في صف المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني.

ورغم الموقف السلبي للمجلسين "الدولة والنواب" من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، ومجلسها الرئاسي الذي يقوده محمد المنفي، فإنهما لم يصِلا حتى الآن إلى أي توافقات تُذكر بخصوص إنهاء المراحل الانتقالية، والتمهيد لانتخابات برلمانية ورئاسية برعاية البعثة الأممية في ليبيا.

## 2. مقال العدد

### حوار باتيلي... تكريس طبقة سياسية دائمة، أسامة علي

يبدو أن مشهد الأزمة السياسية في ليبيا أفضى إلى مرحلة تشكُّل الطبقة السياسية الدائمة. إذ لم يعد بالإمكان تجاوز الرؤوس والوجوه التي ساهمت في تطور المشهد السياسي وتحوله وصولاً إلى المرحلة الحالية، والتي باتت فيها هي الفاعل الأساسي الذي يجب الاحتكام إلى تسوية خاصة بينها من دون غيرها .

حتى زمن قريب كان استخدام "الأطراف" هو التعبير الدارج عن الفرقاء في الملف السياسي، ليدل على مجمل من في المشهد بكامل مجالسه، سواء من المجلس الرئاسي أو مجلسي النواب والدولة والحكومة وغيرها من الهياكل السياسية والعسكرية المتنفذة في المشهد. لكن حصر الأمم المتحدة التفاوض السياسي في من وصفهم المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، بـ"الخمسة الكبار"، بل توجيه دعوة لهم بأسمائهم، وهم "محمد المنفي" رئيس المجلس الرئاسي، و"عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب، و"محمد تكاله" رئيس المجلس الأعلى للدولة، و"عبد الحميد الدبيبة" رئيس الحكومة في طرابلس، و"خليفة حفتر" قائد قوات الشرق، فهو إما انعكاس لواقع الأزمة وانحصار الصراع فيها بين هؤلاء الخمسة، أو أن مصالح دولية في الملف الليبي هي من تقود الأوضاع، من بوابة البعثة الأممية، إلى حصر المشهد في هذه الشخصيات بعينها.

في الواقع فإن الأسئلة عديدة حول مبادرة باتيلي الخماسية، خصوصاً في جانب التناقض الكبير بين حصر الخلاف والصراع والأزمة بين الشخصيات الخمس، والتي اعترف باتيلي أخيراً أنها تماطل ولم تبدِ التزاماً واضحاً بكسر حالة الجمود السياسي في ملف الانتخابات، بمعنى أنها لا ترغب في مغادرة المشهد وتتمسك ببقائها،

وبين دعوتها لحلحلة الخلافات في القوانين الانتخابية للمضي نحو الانتخابات التي ستقصيها من المشهد.

وقد تكون المبادرة بهدف محاصرة الفاعلين الخمسة وإجبارهم على مواجهة بعضهم البعض، وتجريدهم من قواعدهم الأساسية التي طالما شكلت لهم الدعم، سواء النواب وأعضاء مجلس الدولة بالنسبة لصالح وتكاله، وحكومتَي طرابلس وبنغازي وقواتهما بالنسبة للدبيبة وحفتر. لكن المخاوف تبرز من جانب آخر، وهي تكريس نفوذ "الخمسة الكبار" وتحويلهم إلى طبقة سياسية أساسية في المشهد، تمتلك القرار لوحدها دون الشرائح السياسية والمجتمعية والمدنية الأخرى.

صحيح أن القراءات والتحليلات عديدة بشأن مبادرة باتيلي وفاعليتها، ومن تلك القراءات أنها جاءت لتجميد الوضع السياسي، فهؤلاء الخمسة هم رؤوس الصراع وكل منهم لا يرغب في مشاركة الآخر، وبالتالي تمديد عمر الأزمة إلى حين، بسبب انشغالات العواصم الكبرى سواء الدولية أو الإقليمية، في ملفات ساخنة في المنطقة.

لكن حتى وإن صح مثل هذا التحليل السائد على نطاق واسع بين المراقبين، فإن أكبر مخاطره على المدى القريب والمتوسط هو حصر المشهد في شخصيات بعينها تملك قرار الحل والتأزيم، ما يعني تشكيل طبقة سياسية دائمة بمرور الوقت، خصوصاً أن أغلب هذه الشخصيات باتت تملك أسباب البقاء، وأهمها المال والسلاح.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd